جامعة القاهرة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

نظام تسوية المنازعات

في إطار منظمة التجارة العالمية

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية

إعداد

غادة مصطفى جلال قبطان

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ أحمد الرشيدي

٢٠١٠

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والعرفان إلي أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور أحمد الرشيدي الذي كان خير عون لي على استكمال هذه الرسالة وعلى مواصلة البحث فيها. كما أخص بجزيل الشكر كل من الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد العناني أستاذ القانون الدولي العام والعميد الأسبق بكلية الحقوق جامعة عين شمس الذي تفضل بالموافقة على مراجعة رسالتي فأثراها بخبراته وأضفى عليها مزيدا من الثقل والأهمية، والأستاذ الدكتور محمد شوقي عبد العال الأستاذ بقسم العلوم السياسية بالكلية لملاحظاته وتوجيهاته الهامة .

كما أتوجه بالشكر إلي مكتب ذو الفقار وشركاها، وعلى الأخص الأستاذة منى ذو الفقار والأستاذ أشرف إيهاب على إتاحة الوقت الكافي لي لاستكمال تلك الرسالة.

وأخيرا، وليس آخرا، أود أن أشكر أسرتي وأخوتي على تشجيعهم الدائم لي وتقديم كل العون في كل الأوقات.

إهـداء

أمي الحبيبة

مهرشان محمود صابر

إليك أهدى هذه الرسالة... تقديرا وعرفانا

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

قائمة الاختصارات.....٦-٥

مقدمة.....٧

الباب الأول: نظام تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية : مدخل نظري عام. ٢٣

الفصل الأول: نشأة منظمة التجارة العالمية ودورها في إدارة منظومة الاقتصاد العالمي ٢٥

المبحث الأول: نشأة منظمة التجارة العالمية من جات ١٩٤٧ إلى المنظمة.....٢٧

المبحث الثاني: الجات ومنظمة التجارة العالمية وهياكلهما التنظيمية.....٤٣

المبحث الثالث: نظام العضوية بالجات وبمنظمة التجارة العالمية.....٥٧

المبحث الرابع: نظام التصويت واتخاذ القرار بالجات ومنظمة التجارة العالمية.....٦٥

المبحث الخامس: دور منظمة التجارة العالمية في إدارة منظومة الاقتصاد العالمي.....٦٩

الفصل الثاني : نظام تسوية المنازعات وتطوره من الجات إلي منظمة التجارة العالمية.....٧٤

المبحث الأول: تطور نظام تسوية المنازعات من الجات إلى منظمة التجارة العالمية.....٧٥

المبحث الثاني: اتفاقية تفاهم تسوية المنازعات وجهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية.....٨٢

المبحث الثالث:القانون الدولي ومنظمة التجارة العالمية.....٩٥

الفصل الثالث: وسائل تسوية المنازعات في إطارمنظمة التجارة العالمية.....١٠٦

المبحث الأول: الوسائل الثنائية ومتعددة الأطراف : المشاورات.....١٠٨

المبحث الثاني: التسوية عن طريق طرف ثالث: المساعي الحميدة والتوفيق والوساطة.....١١١

المبحث الثالث: التسوية القانونية : التحكيم.....١١٤

الباب الثاني : مواقف الدول النامية إزاء نظام تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية.....١٣٠

الفصل الأول: الدول النامية واللجوء إلى آليات نظام تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية.....١٣١

المبحث الأول: تعريف الدول النامية وفقا لمنظمة التجارة العالمية ومدي استخدامها لنظام تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية.....١٣٣

المبحث الثاني: كيفية رفع الدعاوي تحت نظام تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية وأنواع الدعاوي التي يجوز رفعها تحت هذا النظام.....١٤٣

الفصل الثاني: المزايا الممنوحة للدول النامية تحت نظام تسوية المنازعات للجات ومنظمة التجارة العالمية.....١٥١

المبحث الأول: المزايا الممنوحة للدول النامية تحت نظام تسوية المنازعات للجات.....١٥٣

المبحث الثاني: المزايا الممنوحة للدول النامية تحت نظام تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية.....

.....١٦٣

الفصل الثالث: تنفيذ قرارات نظام تسوية المنازعات بالمنظمة والخيارات المتاحة في حالة عدم تنفيذ

تلك القرارات.....١٧١

المبحث الأول: كيفية تنفيذ القرارات تحت نظام تسوية المنازعات بالمنظمة.....١٧٢

المبحث الثاني: الخيارات المتاحة في حالة عدم تنفيذ قرارات منظمة التجارة العالمية وجدوى تلك الخيارات بالنسبة للدول النامية.....١٨٣

الباب الثالث: تطوير نظام تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية.....١٩٧

الفصل الأول: عرض وتحليل للدعاوى التي كانت الدول النامية طرفا بها.....١٩٨

المبحث الأول: عرض لبعض الدعاوى التي كانت الدول النامية طرفا بها.....٢٠٠

المبحث الثاني: تحليل نقدي للدعاوى التي كانت الدول النامية طرفا بها.....٢٢٣

الفصل الثاني: الصعوبات والمشكلات الإجرائية والموضوعية والإدارية والفنية التي تواجه الدول النامية عند استخدام نظام تسوية المنازعات بالمنظمة.....٢٣٠

المبحث الأول: الصعوبات والمشكلات الإجرائية والموضوعية التي تواجه الدول النامية عند استخدام نظام تسوية المنازعات بالمنظمة.....٢٣١

المبحث الثاني: الصعوبات والمشكلات الإدارية والفنية التي تواجه الدول النامية عند استخدام نظام تسوية المنازعات بالمنظمة.....٢٤٠

الفصل الثالث: الحلول المقترحة لتطوير نظام تسوية المنازعات بالمنظمة.....٢٤٨

المبحث الأول: المقترحات الإجرائية والموضوعية لتطوير نظام تسوية المنازعات بالمنظمة.....٢٥١

المبحث الثاني: المقترحات الإدارية والفنية لتطوير نظام تسوية المنازعات بالمنظمة.....٢٦٠

المبحث الثالث: كيفية تعظيم استفادة الدول النامية من نظام تسوية المنازعات بالمنظمة.....٢٦٥

الخاتمة.....٢٧٢

قائمة المراجع.....٢٧٨

ملحق رقم ١.....٢٩٦

LIST OF ABREVIATIONS **قائمة الاختصارات**

ACP	The African, Caribbean and Pacific Group of States	بلدان أفريقيا والكاريبي والباسيفيكي
ACWL	Advisory Center on WTO Law	المركز الاستشاري لمنظمة التجارة العالمية
CAP	Common Agricultural Policy	السياسة الزراعية المشتركة
DSU	Dispute Settlement Understanding	تفاهم تسوية المنازعات
GATS	General Agreement on Trade in Services	الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات
GSP	Generalized System of Preferences	النظام العام للتفضيلات
MFA	Multi-Fiber Agreement	اتفاقية الألياف متعددة الأطراف
MFN	Most Favoured Nation	الدولة الأولى بالرعاية
MTO	Multilateral Trade Organization	منظمة التجارة متعددة الأطراف
OECD	Organization for Economic Cooperation & Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
SCM	Subsidies and Countervailing Measures	الدعم والتدابير التعويضية
TBT	Technical Barriers to Trade	القيود الفنية على التجارة
TRIMs	Trade Related Investment Measures	تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة
TRIPS	Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights	حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة
UNCTAD	United Nations Conference for Trade & Development	مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDP	United Nations Development Program	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
WIPO	World Intellectual Property Organization	المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WT/DS	World Trade/Dispute Settlement	منظمة التجارة/ تسوية النزاع*

* (المستند الخاص بالنزاع ويكون لكل نزاع مستند ورقم خاص به)

مقدمة :

مواكبة للتطورات السريعة التي حدثت في عالم تكنولوجيا المعلومات، وما أدت إليه من تحول العالم على اتساع رقعته إلى قرية صغيرة، كان لابد للمعاملات التجارية أن تتنامى هي الأخرى بذات السرعة. فارتبط تطور الاقتصاد العالمي القائم على هذه المعاملات التجارية، بهذا التقدم التكنولوجي المتسارع في مجال المعلومات والاتصالات، بعد أن أصبح من الممكن إدارة شبكة كبيرة من الفروع والأعمال من مكتب صغير من أي مكان في العالم.

ومن الجدير بالذكر، أن الاقتصاد العالمي كان يقوم، حتى منتصف القرن الماضي، على التكتلات الإقليمية في أوروبا وأمريكا واليابان. وكانت العلاقة بين التكتلات يعتريها الكثير من التوتر، الأمر الذي دفع هذه الدول إلى البحث بجدية عن إطار مؤسسي أوسع ينظم هذه المبادلات التجارية، ويحول دون النزاعات والإجراءات الحمائية بأشكالها المختلفة. ولذلك فقد عقدت الدول الصناعية أول مفاوضات في جنيف عام ١٩٤٧، وأسفرت هذه المفاوضات عن اتفاقية الجات أو الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي وقعت عليها ثلاث وعشرون دولة لتضع الإطار العام للاتفاقية ولتقوم بدور المراقب للتجارة العالمية[١]. وتركزت هذه الجولة من المفاوضات وما تلاها من مفاوضات أخرى جولة أنيسي (فرنسا) عام ١٩٤٩، وجولة توركي (إنجلترا) عام ١٩٥١، وجنيف الثانية عام ١٩٥٦، وديلون عام ١٩٦١ حول التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى.

ثم اتسع اهتمام هذه الدول الصناعية ليشمل مجالات أخرى غير التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية، فتوالت هذه المفاوضات، وتعدت- خلال جولة كنيدي (١٩٦٤-١٩٦٧) - حدود التعريفات الجمركية، فكانت نقطة تحول على صعيد التجارة العالمية إذ توصلت إلى اتفاق حول مكافحة الإغراق إلا أنها لم تفلح في التوصل إلى اتفاق حول

١. اشتملت قائمة الدول المؤسسة بحسب ما جاء في ديباجة الجات ١٩٤٧ علي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واستراليا ونيوزيلندا وكندا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج والنرويج بالإضافة إلي دولتين عربيتين هما سوريا ولبنان ودولة شرق أوربية هي تشيكوسلوفاكيا وثلاث دول من أمريكا اللاتينية هي البرازيل وتشيلي وكوبا ودولتان من أفريقيا هما زيمبابوي (روديسيا الجنوبية) وجنوب أفريقيا وخمس دول آسيوية هي الهند وسيلان وبورما وباكستان والصين.

القضايا الزراعية كأول محاولة للتفاوض على التدابير غير الجمركية؛ ثم جاءت جولة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩) وهي أضخم الجولات السبع السابقة على جولة أوراجواي (١٠٢ دولة)، فكانت بمثابة محاولة جادة لتوسيع وتحسين نظام الجات والتمهيد للدخول في جولة جديدة تتناول تحرير التجارة بمفهوم أشمل وأعم، فصاغت أول مجموعة من المبادئ غير الجمركية لإدارة تقديم الدعم والرسوم التعويضية والمشتريات الحكومية وتقييم الجمارك وتراخيص الاستيراد والمستويات ورسوم مكافحة الإغراق والطيران المدني ومنتجات الألبان واللحوم.

وأعقبت هذه الجولات، جولة أوراجواي (١٩٨٦-١٩٩٤)، التي تعتبر أهم الجولات وأكثرها طموحا. فقد بدأت في بونتا دل إستا في أوراجواي عام ١٩٨٦ وحضرتها ١٢٥ دولة وانتهت في مراكش عام ١٩٩٤. وتم خلال هذه الجولات، وللمرة الأولى، التفاوض حول السلع الزراعية، وقطاع الخدمات، وتحرير انتقال رءوس الأموال من دولة أخرى وحماية الملكية الفكرية؛ كما أعيد إدخال قطاعات أخرجت قسرا من الجات، مثل : قطاع الزراعة وقطاع الأنسجة والملبوسات وجرى توثيق القواعد المتعلقة بالدعم ومكافحة الإغراق. وجرت مفاوضات صعبة فيما يتعلق بتجارة الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية أدت إلي عقد اتفاقيتين جديدتين، هما: الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات، واتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وبالإضافة إلي ذلك، أدت جولة أوراجواي إلي اتفاقيات ومقررات فيما يخص تجارة السلع[٢]. كما اختلفت عن سابقاتها من الجولات في أن النتائج يجب قبولها ككل أو رفضها ككل ولا مجال للقبول الجزئي بها. وبعد مفاوضات دامت سبع سنوات، وقع ممثلو مائة وإحدى عشر (١١١) دولة في مدينة مراكش - وبالتحديد في ١٥/٤/ ١٩٩٤ - على اتفاق عالمي للتجارة أصبح يعرف باتفاق مراكش. وتم الإعلان عن نشأة منظمة التجارة العالمية ، لتحل محل اتفاقية الجات التي عملت كمراقب مؤقت للتجارة منذ عام ١٩٤٧.

[٢] من أمثلة هذه الاتفاقيات اتفاقيات الوقاية والتثمين الجمركي وتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية وإجراءات الاستثمار الخاصة بالتجارة وقواعد المنشأ وإجراءات تراخيص الاستيراد والفحص قبل الشحن. انظر مقالة:
"The WTO and Democracy Dispute Settlement System" published at:
http://www.citizen.org/trade/wto/dispute/index.cfm.

وأصبحت بذلك منظمة التجارة العالمية هي الإطار المؤسسي للمبادلات التجارية العالمية. ولم يعد التنظيم التجاري العالمي يقتصر على السلع، بل يشمل أيضا أسواق الخدمات التي أصبحت تشكل خمس المبادلات العالمية بل وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ومن ثم، فقد أصبحت منظمة التجارة العالمية الإطار الوحيد لتنفيذ النظام التجاري الجديد القائم على الاتفاقات متعددة الأطراف (٢٩ اتفاقا).

ويمكن تبين حجم الدور المرتقب لهذه المنظمة في إدارة منظومة الاقتصاد العالمي، من خلال : (١) عدد الدول المشاركة في مفاوضاته والذي ارتفع إلى ١٢٥ دولة، وقعت ١١١ دولة منها على الوثيقة الختامية في مؤتمر مراكش. وهذه الدول تغطي أكثر من ٩٠% من حجم التجارة العالمية؛ (٢) نطاق ولاية المنظمة الذي لم يعد مقصورا على تجارة السلع بل تعداها إلى التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار والعلاقة بين التجارة والبيئة، بل وشمل أيضا السياسات التجارية للدول ونظم الجمارك، وإجراءات الواردات ودعم الصادرات والأثر الكلي لاتفاقيات المنظمة على القوانين والتشريعات السارية في الدول الأعضاء وضرورة تعديلها للتوافق مع أحكام هذه الاتفاقيات، وهو ما يؤدي إلى تقليص سيادة الدول الأعضاء المطلقة على السياسات التجارية لصالح التزاماتها بموجب عضويتها في المنظمة؛ (٣) نظام عمل المنظمة الذي يكفل لها حق مراجعة السياسات التجارية لدول الأعضاء ومتابعة التزامها بمبادئ الجات؛ (٤) الصلاحيات الممنوحة لجهاز تسوية المنازعات التابع للمنظمة والتي تكفل له إصدار أحكام ملزمة لأطراف النزاع ومتابعة تنفيذ هذه الأحكام.

ويعد جهاز تسوية المنازعات أحد الأجهزة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية، وهو يعد آلية تختلف عن الآلية التي كانت تستخدم في ظل اتفاقية الجات قبل جولة أوراجواي والتي لم تكن تحظي بوجود هيئة قضائية مخولة بالإشراف على تنفيذ الأحكام، فضلا عن أنها كانت غير ملزمة بالقدر الكافي للأعضاء ؛ الأمر الذي أدى إلى تبادل العقوبات التجارية والإجراءات العقابية المنفردة بين الدول وبعضها البعض بدعوى حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية، مثل قيام الولايات المتحدة التي كانت أكثر الدول استخداما لمثل هذه الإجراءات العقابية المنفردة، بموجب أحكام قانونها التجاري المعروف باسم "سوبر ٣٠١"، بفرض عقوبات تجارية على الدول التي لا تحترم الحقوق الأمريكية في مجال الملكية الفكرية أو تضر بمصالحها التجارية. وتشمل ولاية جهاز تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة

العالمية كافة مجالات التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية بشكل متكامل، ويتبع في عمله أسلوب تسوية المنازعات المنصوص عليه تفصيلا في أحكام الاتفاقية الخاصة به، ويتمتع جهاز تسوية المنازعات باختصاص إلزامي ويصدر أحكامه في الدعاوي التي تعرض عليه في صورة قرارات ملزمة للأطراف المتنازعة ، ويحق لأي طرف استئناف القرار إذا استدعى الأمر ذلك. وتجدر الإشارة إلي أن امتناع أي من الدول المخالفة عن تنفيذ تلك القرارات يؤدى إلي تطبيق العقوبات عليها من جانب المنظمة وباقي الدول الأعضاء فيها.[٣]

وتعتمد المنظمة آلية التفاوض ومن العوامل المؤثرة في التفاوض القدرة الاقتصادية للبلد وهيبته سياسيا وعسكريا واقتصاديا، إلا أن التفاوض يتوقف في الأساس علي الكفاءات وعدد الخبراء. فعلي سبيل المثال، حضرت الولايات المتحدة مؤتمر سياتل بما يقارب ٢٦٠ خبيرا. أما الدول النامية على الجانب الآخر، فلديها نقص في الخبراء. لذا يتعين علي الدول النامية العمل علي دراسة نظام تسوية المنازعات بالمنظمة لمعرفة كيفية الاستفادة من هذا النظام ومعرفة المزايا المخولة لها وفقا لهذا النظام حتى تتمكن تلك الدول من الاستفادة القصوى من هذا النظام لتحقيق غاياتها.

وتركز الدراسة الحالية على تناول مراحل تطور نظام تسوية المنازعات تحت نظام الجات ووصولا إلي منظمة التجارة العالمية، وتبين مدى ملاءمة هذا النظام لمصالح الدول النامية. وتقوم الدراسة بتحليل بعض القضايا التي كانت الدول النامية طرفا بها، وبيان مدي استفادة تلك الدول من نظام تسوية المنازعات. لذا، فأهمية الدراسة تكمن في توضيح مزايا نظام تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية ومدى فاعلية هذا النظام، مع بيان ما إذا كانت هذه الأنظمة تحابي الدول المتقدمة أم أنها أنظمة عادلة؛ وكيفية تعظيم استفادة الدول النامية من هذا النظام؛ وكيفية مواجهة أوجه القصور به مع اقتراح بعض الحلول لمعالجة ما به من خلل.

---

[٣] انظر : Jackson, J, "The WTO Dispute Settlement Understanding – Misunderstanding on the Nature of Legal Obligation", American Journal of International Law, vol.٩١, ١٩٩٦, p:٦٠.

مشكلة ونطاق الدراسة:

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينها، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها.

وقد نيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية أوراجواي وهي الاتفاقية التي تحتاج من أجل تحسين سير العمل بها إلى إطار مؤسسي سليم وفعال من الناحية القانونية. ولم تكن آلية الجات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء، بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أوراجواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشكلات التي عانت منها على مدى الخمسين عاما الماضية. لذلك، كان من الضرورة بمكان إنشاء آلية جديدة هي آلية منظمة التجارة العالمية.

ويعتمد نجاح منظمة التجارة العالمية إلي حد كبير علي نجاح نظام تسوية المنازعات الخاص بها. ومشاركة الدول النامية في هذا النظام هو عامل أساسي لنجاح النظام وضمان تكامل تلك الدول في نظام التجارة متعدد الأطراف.

موضوع الدراسة هو إذاً بيان كيفية تطور نظام تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، وبيان الأسباب التي دعت إلى تطويره مع توضيح ما إذا كان هذا التطوير في نظام تسوية المنازعات جاء في صالح الدول النامية أم لا وشرح كيفية تعظيم استفادة الدول النامية من مثل هذا النظام والمشاركة فيه بفعالية.

وتقع هذه الدراسة في إطار بحوث القانون الدولي والعلاقات الدولية، إذ هي تدرس نظام تسوية المنازعات وتأثيره علي تحقيق الاستقرار والثبات اللازمين لتنامي المعاملات التجارية وتحلل القضايا التي كانت الدول النامية طرفا بها في إطار هذا النظام. وتوضح الدراسة إجراءات وقواعد تسوية المنازعات وتفرق ما بين الوسائل القانونية لتسوية المنازعات وبين الوسائل السياسية للتسوية.